الأنباء
الخميس 5 فبراير 2015

استفسر عن كفاءة الطائرات والعدد المطلوب والمبلغ المرصود للصفقة

التميمي يسأل وزير الدفاع عن صفقة طائرات يوروفايتر

عبدالله التميمي

حذر النائب عبدالله التميمي نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الشيخ خالد الجراح من عملية شراء طائرات «يوروفايتر» بالطريقة التي يتم العمل عليها حاليا.

وقال: إنه وجه سؤالا برلمانيا للوزير مكونا من 16 بندا حول الصفقة المذكورة، مبينا أنه لن يسكت وسيقوم بتفعيل أدواته الدستورية ضد الوزير إذا ما تم تمرير هذه الصفقة بالطريقة التي يتم التحضير لها حاليا.

وتابع التميمي مخاطبا الوزير: إن الشبهات تحوم حول هذه الصفقة بتلك الطريقة ولابد من قيامه بدوره الوطني، ونص السؤال على ما يلي:

1 ـ هل ترغب وزارة الدفاع في شراء طائرات يوروفايتر القتالية؟

2 ـ هل سبق أن تم اختبار طائرة يروفايتر القتالية في الاجواء الكويتية؟

3 ـ ما كفاءة طائرة يوروفايتر القتالية مقارنة بالطائرات القتالية التي تملكها وزارة الدفاع الكويتية؟

4 ـ كم عدد طائرات يوروفايتر القتالية التي ترغب وزارة الدفاع في شرائها؟

5 ـ ما قيمة المبلغ الذي تم رصده من قبل وزارة الدفاع الكويتية لشراء طائرات يوروفايتر القتالية؟

6 ـ ما قيمة طائرة يورفايتر القتالية الواحدة؟

7 ـ هل سيتم شراء طائرات اليوروفايتر القتالية عن طريق شركة الينيا ايرماكي الايطالية؟

8 ـ هل سبق أن قامت الشركة الايطالية الينيا ايرماكي ببيع طائرات اليوروفايتر القتالية لأي دولة خليجية؟

9 ـ لماذا لم يتم شراء طائرات اليوروفايتر القتالية من شركة bae systems البريطانية المخولة ببيع هذه الطائرات لدول الخليج؟

10 ـ ما الدول المصنعة لطائرة اليوروفايتر القتالية؟

11 ـ ما الشركة والدولة المخولة ببيع طائرات اليوروفايتر القتالية لدول الخليج؟

12 ـ ما الدولة والشركة التي قامت ببيع هذا النوع من الطائرات لدول خليجية شقيقة؟

13 ـ هل سبق أن قامت شركة bae systems البريطانية بعرض هذه الطائرة على وزارة الدفاع الكويتية وتم رفضها، وما اسباب رفضها؟

14 ـ من هو وكيل شركة Alenia Aermacchi الايطالية في الكويت؟

15 ـ هل توجد رغبة سياسية لشراء هذا النوع من الطائرات بواسطة الشركة البريطانية bae systems ولماذا لم يتم ذلك؟

16 ـ هل سبق ان سقطت هذه الطائرة بسبب عيوب مصنعية؟

البراك لدعم الديزل والكيروسين وجميع مشتقات النفط

محمد البراك

تقدم النائب محمد ناصر البراك باقتراح برغبة مطالبا الحكومة بدعم الديزل والكيروسين وجميع مشتقات النفط عن المواطنين محدودي الدخل وأصحاب المهن الضعيفة والمتوسطة مثل أصحاب المخابز اليدوية ومربي الأغنام والإبل وأصحاب الطرارید البحرية بصفة خاصة وجميع المواطنين بصفة عامة. وأضاف البرك أن رفع الديزل والكيروسين نتجت عنه آثار سلبية وانعكاسات ضارة على المواطنين الضعفاء وعلى أصحاب الدخول الضعيفة والمتوسطة. وطالب البراك بتخفيف الحمل المادي عن أصحاب الدخول الضعيفة ليتسنى لهم العيش الكريم لانهم أبناؤنا وهم شركاء في الوطن فلابد على كل مسؤول أن يبذل ما يستطيع لكي يعيش الجميع في أمن وأمان وسخاء ورخاء في هذا الوطن الغالي كويتنا الحبيبة.

المرافق العامة البرلمانية تعقد حلقتها النقاشية الأخيرة اليوم حول قانون 2005/5

سعود الحريجي

تعقد لجنة المرافق العامة بمجلس الأمة اليوم (الخميس) حلقتها النقاشية الثامنة والأخيرة الخاصة بدراسة ومراجعة قانون 2005/5 بشأن بلدية الكويت، وذلك في تمام الساعة 10,30 صباحا.

وسيتركز النقاش على الباب الثالث من قانون البلدية الحالي (من المادة 34 إلى المادة 37) والمتعلق بالمخالفات والغرامات المالية، التي اتضح من خلال التطبيق العملي لها عدم تناسبها مع حجم المخالفة، وافتقارها لوجود تدرج واضح في التطبيق، بالإضافة الى وجود قصور قانوني في تمكين حاملي صفة الضبطية القضائية من أداء دورهم الرقابي على اكمل وجه، ما أدى لتفاقم الكثير من المخالفات بأنواعها المختلفة دون أي رادع لها.

عسكر لضم قطاع طوارئ الكهرباء والماء إلى مركز عمليات وزارة الداخلية

عسكر العنزي

تقدم النائب عسكر العنزي باقتراح برغبة طالب فيه بضم قطاع طوارئ الكهرباء والماء إلى مركز عمليات وزارة الداخلية (هاتف الطوارئ 112) أسوة بالشرطة والإطفاء والإسعاف، وذلك نظرا لكثرة الحرائق التي تقع في المناطق السكنية والتجارية والاستثمارية بسبب التماس كهربائي سواء كان داخل هذه المرافق أو خارجها نتيجة لوجود التماس أو حريق في الكيبل الكهربائي الرئيسي أو الفرعي على حد سواء، وكذلك نظرا لأهمية قطاع طوارئ الكهرباء والماء في إصلاح الأعطال الكهربائية والمياه وأيضا المساعدة على إطفاء الحرائق عن طريق فصل التيار الكهربائي عن موقع الحريق مما يؤدي إلى التقليل من الخسائر في الأرواح والأموال.

طالب تزويده بالسند القانوني للوزارة في تحريك الشكاوى

دشتي: كم عدد الشكاوى من أميركا وأوروبا بشأن تدخل كويتيين في الشأن الداخلي لدولهم؟

د.عبدالحميد دشتي

وجه النائب د.عبدالحميد دشتي سؤالا الى النائب الاول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الخالد طالب فيه بتزويده بالآتي:

1ـ عدد الشكاوى الواردة لوزارة الخارجية من دول اوروبا وأميركا ضد مواطنين كويتيين بشأن تدخلهم في الشأن الداخلي لدولهم وذلك عن الفترة من 2000/11/13 وحتى تاريخه ان وجدت، وموافاتي بنوعها وأسماء المتهمين فيها وما تم اتخاذه بشأنها من اجراءات.

2ـ عدد الشكاوى الواردة لوزارة الخارجية من اي دولة عربية ضد مواطنين كويتيين بشأن تدخلهم في الشأن الداخلي لدولهم وذلك عن ذات الفترة من 2000/11/13 وحتى 2012/11/13، ان وجدت، وموافاتي بنوعها وأسماء المتهمين فيها وما تم اتخاذه بشأنها من اجراءات.

3ـ عدد الشكاوى الواردة لوزارة الخارجية من اي دولة خليجية ضد مواطنين كويتيين بشأن تدخلهم في الشأن الداخلي لدولهم وذلك عن ذات الفترة من 2012/11/13 وحتى تاريخه، ان وجدت، وموافاتي بنوعها وأسماء المتهمين فيها وما تم اتخاذه بشأنها من اجراءات.

4ـ عدد الشكاوى الواردة لوزارة الخارجية من اي دولة خليجية ضد مواطنين كويتيين بشأن تدخلهم في الشأن الداخلي لدولهم وذلك عن ذات الفترة من 2012/11/13 وحتى تاريخه، ان وجدت، وموافاتي بنوعها وأسماء المتهمين فيها وما تم اتخاذه بشأنها من اجراءات.

5ـ موافاتي بالسند القانوني الذي استندت عليه وزارة الخارجية في تحريكها لأي شكوى جزائية ضد اي من مواطني دولة الكويت في حال تلقيها اي من الشكاوى من الدول المشار اليها اعلاه.

عبدالله للعيسى: ما ضوابط اعتماد الشهادات العلمية في الكليات والجامعات الخارجية؟

د.خليل عبدالله

وجه النائب د.خليل عبدالله سؤالا الى وزير التربية ووزير التعليم العالي د.بدر العيسى قال في مقدمته: بما أن جودة التعليم هي الركيزة الأساسية التي من خلالها تساهم مخرجات المؤسسات التعليمية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، فقد تلمسنا فوضى الحصول على الشهادات الجامعية من الخارج والتي يتم اعتمادها من وزارة التعليم العالي، وهو موضوع في غاية الخطورة وبدرجة عالية من الأهمية، وإذا استمر الوضع على ما هو عليه فقد يصبح لدينا مستقبلا فئة من جيل الشباب الجامعي غير المؤهل لتولي المناصب الإدارية ولا يتحمل المسؤولية في العمل سواء في القطاع العام أو الخاص بسبب تدني التعليم من بعض الجهات الخارجية التي درسوا في جامعاتها وكلياتها، لذا يجب على الجهات المختصة أن تعي خطورة هذا الموضوع لإيجاد حلول للعديد من المبادرات بهدف إصلاح التعليم وتحسين مخرجاته والوقوف على آلية اعتماد الجامعات الخارجية وشهادات الكليات من الخارج ومعايير تصنيفها وتقييمها كل سنة، خاصة أننا نرى أن إجراءات الحصول على بعض هذه الشهادات مخالف لقانون الخدمة المدنية في ظل إقرار بعض الكوادر العلمية ومنحها امتيازات خاصة.

وطالب بتزويده وإفادته عن الآلية والضوابط المتبعة في اعتماد الشهادات العلمية من الكليات والجامعات الخارجية، والمعايير التي تستند إليها وزارة التعليم العالي عند اعتماد الشهادات العلمية من الكليات والجامعات الخارجية، وكذلك آلية التحقق من المعايير قبل اعتماد الشهادات العلمية الصادرة من الخارج؟

وسأل عبدالله عن القائمين على اعتماد الشهادات العلمية وما درجاتهم العلمية، وسبب اعتماد الشهادات في وزارة التعليم العالي مع وجود هيئة وطنية للاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم؟

الطريجي يسأل المدعج عن جهاز حماية المنافسة ومنع الاحتكار

د.عبدالله الطريجي

وجه النائب د.عبدالله الطريجي سؤالا الى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير التجارة والصناعة د.عبدالمحسن المدعج قال في مقدمته: ورد في سؤالنا البرلماني السابق عن جهاز حماية المنافسة ومنع الاحتكار الموجه لوزير التجارة عدة أسئلة وطلبنا معها أن ترفق نسخ من المستندات الدالة على ذلك وحددنا مجموعة من المستندات وطلبناها من الوزير إلا أن الوزير امتنع دون مسوغ قانوني، كما أظهرت بعض الإجابات أمورا تحتاج إلى توضيح منه، لذا نتقدم بأسئلتنا التكميلية عن جهاز حماية المنافسة ومنع الاحتكار:

1ـ طلبنا في سؤالنا السابق تزويدنا بنسخة من استقالة المدير التنفيذي الأسبق خالد العيسى إلا أن الوزير لم يقدم نسخة من تلك الاستقالة. لذا يرجى بيان أسباب إخفاء كتاب الاستقالة مع تزويدنا بنسخة منها؟

2 ـ طلبنا في سؤالنا بيان ما إذا كانت استقالة د.سعاد الطراروة من منصب مجلس إدارة الجهاز أم من منصب المدير التنفيذي إلا أن الوزير لم يجب، كما طلبنا تزويدنا بنسخة من استقالتها من المنصبين إلا أنه أرسل نسخة استقالة لم توضح المراد من هذا السؤال. لذا يرجى بيان هل شملت الاستقالة المنصبين مع تقديم ما يثبت ذلك؟

3 ـ طلبنا في سؤالنا بيان ما إذا تم تعيين أحد محل الأعضاء المستقيلين من عضوية الجهاز ومن منصب المدير التنفيذي، وهي استقالات تمت في تاريخ 2014/3/26 وتفاجأنا في الرد أنه وحتى هذه اللحظة لم يتم تعيين أحد، أي بعد مرور قرابة السنة مازالت المناصب شاغرة، وقد جاء في إجابة الوزير أنه مازال الاختيار في طور المفاضلة. لذا يرجى بيان أسباب التأخير لقرابة سنة من ترك الجهاز مشلولا بسبب استقالة بعض أعضائه والأسباب الداعية لهذا التأخير؟

4 ـ طالبنا في سؤالنا السابق بتزويدنا بنسخ من محاضر الاجتماعات لاجتماعات مجلس إدارة الجهاز والقرارات الصادرة عن هذه الاجتماعات، إلا أن الوزير لم يزودنا بتلك المستندات. لذا يرجى بيان سبب إخفاؤكم لهذه المحاضر وللقرارات الصادرة وعدم تزويدنا بها مع مراعاة تزويدنا بنسخ منها.

5 ـ من خلال الإطلاع على إجابة الوزير عن الأسئلة من (7ـ20) التي سبق أن وجهناها إليه، تبين أن الجهاز كان متقاعسا عن أعماله ولم يقم بأي عمل من الأعمال المنوطة به. لذلك يرجى بيان ما هي إجراءاتك التأديبية تجاه هذا التقاعس عن عدم تنفيذ القانون من قبل مجلس إدارة الجهاز، وهل أجريت تحقيقا تجاه هذا التقاعس؟ يرجى تزويدنا بما يثبت ذلك؟

6 ـ ورد في إجابة الوزير أن مجلس الإدارة سيقوم الآن (أي بعد سنتين ونصف من تعيينه) بتعيين وتشكيل فرق العمل اللازمة لتفعيل الأدوات التشريعية لقانون حماية المنافسة. ولما كان هذا الأمر يكشف تقاعسا واضحا أدى إلى تعطيل تطبيق قانون حماية المنافسة، لذا يرجى بيان إجراءاتك التأديبية التي اتخذتها بعد علمك بهذا الأمر؟

7 ـ جاء في السؤال رقم (20) الموجه للوزير استفسار عما إذا كان الجهاز قد قام بإقرار السياسات والإجراءات اللازمة لحماية المنافسة مع طلب تزويدنا بنسخة من محضر الاجتماع الذي أقر هذه السياسات، إلا أن إجابة الوزير جاءت مبهمة، ولم يتم تزويدنا بمحضر الاجتماع.

لذا يرجى تزويدنا بمحضر الاجتماع الذي اعتمد تلك السياسات وبيان سبب إخفاء هذا المحضر عن النائب السائل؟

8 ـ تبين في إجابة الوزير على السؤال رقم (21) أنه لم يتم إنشاء قاعدة بيانات فضلا عن عدم تحديثها، ومن ثم فإن ذلك يكشف عن خلل واضح في أداء مجلس إدارة الجهاز، فما هي إجراءاتك كوزير تجاه هذا التقاعس؟

9 ـ من خلال الإطلاع على إجابة الوزير على الأسئلة من (21ـ30) التي سبق أن وجهناها إليه تبين أن الجهاز كان متقاعسا عن أعماله ولم يقم بأي عمل من الأعمال المنوطة به. لذلك يرجى بيان ما هي إجراءاتك التأديبية تجاه هذا التقاعس عن عدم تنفيذ القانون من قبل مجلس إدارة الجهاز، وهل أجريت تحقيقا تجاه هذا التقاعس؟ يرجى تزويدنا بما يثبت ذلك؟

10 ـ من خلال الإطلاع على إجابة الوزير تبين أن الوزير لم يجب على السؤال المتعلق بما إذا كان الجهاز قد تلقى إخطارا ممن توافرت فيهم صفة السيطرة وبيان ما هي مواعيد وإجراءات الإخطار؟ وبيان إجراءات الجهاز تجاه من تقاعس عن تقديم الإخطار؟ وبيان هل هناك من توافرت فيهم هذه الصفة وتقاعسوا عن إخطار الجهاز وإجراءات الجهاز تجاه ذلك؟ إلا أن الوزير لم يجب بتاتا عن هذا السؤال. لذا نكرر هذا السؤال مع بيان أسباب امتناع الوزير عن الإجابة عن هذا السؤال؟

11 ـ تبين من خلال الإطلاع على إجابة الوزير أن هناك تقاعسا من مجلس إدارة الجهاز في رفع التقارير السنوية المنصوص عليها في المادة (10) من القانون إذ تبين أنه لم يتم رفع أي تقرير لمجلس الوزراء حتى هذه اللحظة، ومن ثم يعد هذا الأمر تغييبا لمجلس الوزراء عن أعمال الجهاز، فما هي إجراءاتك التأديبية حيال ذلك؟

12 ـ تبين من خلال الإطلاع على إجابة الوزير أنه لم تسجل أي مخالفة منذ إنشاء الجهاز كما لم يحال أي مخالف إلى جهات التحقيق كما لم تصدر عن أي أحكام تجاه مخالفين هذا القانون، فهل هذا تأكيد منك أننا نعيش في المدينة الفاضلة ولا توجد أي ممارسات احتكارية؟

أم أن هناك تقاعسا من مجلس إدارة الجهاز؟ لذا يرجى بيان ما هي إجراءاتك تجاه عدم تفعيل هذا القانون؟

13 ـ جاء في سؤالنا السابق استفسارا عما إذا كان الجهاز قد استأجر مقرا لأعماله وطلبنا تزويدنا بنسخة من عقد الإيجار إلا أن الإجابة لم تتضمن نسخة من عقد الإيجار، لذا يرجى بيان سبب إخفاء هذا المستند وعدم إرساله مع الإجابة على السؤال البرلماني مع تزويدنا بنسخة من العقد؟

14 ـ جاء في الإجابة السابقة أنه تم تأثيث وتجهيز المقر الذي تم استئجاره لأعمال جهاز حماية المنافسة. لذا يرجى تزويدنا بمستندات المناقصة التي تم من خلالها تشطيب وتجهيز وتأثيث المقر المستأجر، وهل تمت وفق أحكام قانون المناقصات أم بالأمر المباشر؟ وفي حالة مخالفتها لقانون المناقصات ما هي الإجراءات القانونية المتخذة من قبلكم تجاه ذلك؟ مع تقديم ما يثبت ذلك؟

15 ـ بعد الإطلاع على كافة إجابات الوزير البرلمانية والتي أظهرت خللا واضحا من مجلس إدارة الجهاز، هل طلبت بصفتك وزيرا للتجارة من مجلس إدارة الجهاز تقديم استقالاتهم؟

16 ـ هل قمت بعرض كتاب على مجلس الوزراء تطلب فيه منح رئيس وأعضاء الجهاز مكافأة سنوية عملا بالقرار الصادر من مجلس الوزراء رقم 2013/1280؟. إذا كانت الإجابة بالإيجاب، ما سبب طلب المكافأة السنوية لهم رغم أنها جوازيه من الوزير، خاصة في ظل سوء الأداء الذي كشفه السؤال البرلماني عن أعمال الجهاز؟ مع تزويدنا بنسخة من الكتاب الذي رفعته لمجلس الوزراء، مع الأخذ بعين الاعتبار تزويدنا بذات المستندات والمبررات في حال ما إذا تحصل أعضاء الجهاز على ذات المكافأة في سنوات مالية سابقة؟

إجابات الوزير البرلمانية أظهرت خللاً واضحاً من مجلس إدارة الجهاز

لم تسجل أي مخالفة منذ إنشاء الجهاز كما لم يحال أي مخالف إلى جهات التحقيق كما لم تصدر عن أي أحكام تجاه مخالفين هذا القانون

طنا يقترح تجنيس 4000 شخص لعام 2015

محمد طنا

تقدم النائب محمد طنا بالاقتراح بالقانون المرفق في شأن تحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية سنة 2015، ونص على الآتي:

مادة أولى: «يحدد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية سنة 2015 وفقا لحكم البند ثالثا من المادة الخامسة من المرسوم الأميري رقم 15 لسنة 1959 المشار إليه، بما لا يقل عن أربعة آلاف شخص من فئة غير محددي الجنسية».

مادة ثانية: على رئيس مجلس الوزراء والوزارة ـ كل فيما يخصه ـ تنفيذ هذا القانون. وتنص المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون بتحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية سنة 2015 على ما يلي: تنص المادة الخامسة من المرسوم الأمير رقم 15 لسنة 1959 بقانون الجنسية الكويتية، على جواز منح الجنسية الكويتية بمرسوم بناء على عرض وزير الداخلية لمن تتوافر فيه الشروط المنصوص عليها في البند ثالثا من هذه المادة، على أن يحدد بقانون العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية كل سنة بالتطبيق لأحكام المادة ممن توافرت فيهم الشروط والضوابط المطلوبة، وذلك بعد البحث والتدقيق الذي تقوم به الأجهزة المعنية وقد صدر القانون رقم 37 لسنة 2007 بتحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية لسنة 2007 بالتطبيق لأحكام البند الثالث من المادة الخامسة من المرسوم الأميري رقم 15 لسنة 1959 بقانون الجنسية الكويتية. ولما كان هذا القانون قد انتهى مفعوله بنهاية ديسمبر 2007 لذلك أعد هذا الاقتراح بقانون متضمنا في مادته الأولى النص على تحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية لسنة 2015 وفقا لأحكام المادة الخامسة من المرسوم الأميري المشار إليه بما لا يقل عن أربعة آلاف شخص من غير محددي الجنسية وذلك لتعويض العدد الذي كان من المفترض منحه الجنسية الكويتية في حال تم إقرار القانون للفترة بين نهاية 2007 ونهاية 2015.

الصالح يدعو وزير المالية إلى احتواء أزمة وحدات المشروعات السياحية

خليل الصالح

طالب النائب خليل الصالح وزير المالية أنس الصالح باحتواء أزمة وحدات المشروعات السياحية لاسيما ان المستثمرين لديهم عقود مع أملاك الدولة.

وقال الصالح في تصريح للصحافيين ان أصحاب الوحدات التابعة للمشروعات تلقوا أمس خطابا بالإخلاء، مطالبا الوزير الصالح بالتريث وعدم وضع المستثمرين في مثل هذا الموقف غير المتوقع، خصوصا ان «B.O.T» يختلف تماما عن الوحدات التي تتبع المشروعات الصغيرة.

وذكر الصالح ان الحكومة من تخبط الى تخبط وكأنها تريد خلق أزمة نحن في غنى عنها، مشددا على ضرورة احتواء ازمة المشروعات الصغيرة والتراجع عن القرار المتسرع.